# اتجاه المثقفين نحو المجتمع المدني وتفعيل التحول الديموقراطي في المجتمع المصري

**Intellectuals orientation towards civil society and the activation of democratic transformation in Egyptian society**


إعداد

**نهي عثمان محمود أبو النصر**

**Noha Othman Mahmoud Abu Al-Nasr**



***Doi: 10.21608/ajahs.2023.307817***

**استلام البحث** ١٦ / ٥ / ٢٠٢٣

**قبول البحث** ٣٠ / ٥ / ٢٠٢٣

أبو النصر، نهي عثمان محمود (٢٠٢٣). اتجاه المثقفين نحو المجتمع المدني وتفعيل التحول الديموقراطي في المجتمع المصري. ***المجلة العربية للآداب والدراسات لإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٢٧) يوليو، ٥١٥ – ٥٤٤.

***http://ajahs.journals.ekb.eg***

## اتجاه المثقفين نحو المجتمع المدني وتفعيل التحول الديموقراطي في المجتمع المصري

**المستخلص**:

يهدف هذا البحث للتعرف على اتجاهات المثقفين لدور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي وذلك من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وانعكاساتها على وضعية المثقفين واتجاهاتهم لدورة في تعزيز الديمقراطية.وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي وطريقة دراسة الحالة التي طبقت على عينة من المثقفين قوامها ١٥ مفردة في مدينة بنها وخلصت الدراسة لم تنتهي علاقة الصراع بين الدولة والمجتمع المدني خلال بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ ز ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فعلى الرغم من الدور الثاني لعينة منظمات المجتمع المدني في الحراك السياسي أثناء الثورة، ألا أن العلاقة ازدادت تؤثر أو أخذت العلاقة الصراعية تتجلي في محاولة رؤساء ما بعد الثورة لإخضاع منظمات المجتمع المدني للسيطرة، مما انعكس على غياب دوره في تفعيل الديمقراطية.

**الكلمات المفتاحية:** المثقف، المجتمع المدني.

**Abstract**:

This research aims identifying intellectuals attitudes to the role of civil society in democratic transformation by revealing the nature of the relationship between the state and civil society and its implications for the status of intellectuals and their attitudes to its role in promoting democracy, the study relied on the historical approach and the case study method, which was applied to a sample of intellectuals consisting of 15 items the study concluded that the conflict relationship between the state and civil society didn't and even after the January 25th January 2011 and 30th June 2013 revolution, the conflict Val relationship began to manifest itself in the attempt of the heads of the revolution to subjugate civil society organizations to control which was reflected in the absence of its role in activating democracy.

**Keywords:** intellectual , civil society

**مقدمـــــــة:**

هنـاك تـرابط وثيـق بـين الديمقراطيـة والمجتمـع المـدنى، حيـث أن المجتمـع المـدنى لا ينـتعش إلا فـى إطـار الديمقراطيـة، ومـن ثـم تشـكل ركيـزة أساسـية لترسـيخ النظام الديمقراطى وضمان استمراره، كما أنـه يمثل الإطـار الـذى تنـدرج فيـه شـرعية الدولة، وهذا مرده إلى طبيعة ما تؤديه تنظيمات المجتمع المدنى، حيث تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولـة، تحمـى المـواطن مـن تعسـف الدولـة وسـطوتها، وتحمـى الدولة من أعمال العنف السياسى التى قد تلجأ إليها بعض الجماعـات عندما تعجز فـى توصـيل مطالبهـا عبـر قنـوات سـلمية مشـروعة، كمـا تقـوم بتـدريب أعضـائها علـى المشاركة خلال الانتخابات الداخلية التى تتم فيها، وبالتالى تزودهم بخبرات ومهـارات تعزز قدرتهم علـى المشـاركة فـى الحيـاة السياسية، بالإضـافة إلـى ذلك تقدم تنظيمـات المجتمع المدنى بدائل ينخرط فيها المواطنون طواعية على أسس إنجازيـة حديثـة، بـدلا من الولاءات والانتماءات الإرثية التقليديـة، ومـن ثـم تعتبـر مؤسسـات المجتمـع المـدنى من أهم قنوات المشاركة الشعبية، رغم أنها لا تمـارس نشـاطاً سياسـياً مباشـراً، وكذلك لا تسـعى للوصـول إلـى السـلطة، إلا أن أعضـائها أكثـر قطاعـات المجتمـع اسـتعداداً للانخراط فى الأنشطة الديمقراطية السياسية [١].

وهكـذا لا يمكـن تحقيـق الديمقراطيـة السياسـية فـى أى مجتمـع مـالم تصـير منظمات المجتمع المدنى ديمقراطية بالفعل، باعتبارها البنيـة التحتيـة للديمقراطيـة فـى المجتمع، بما تتضمنه من نقابات وجمعيات أهلية ومنظمات نسائية وشبابية، بالإضـافة لهـذا تقـوم تلـك المؤسسـات بتعزيـز قـيم الديمقراطيـة، وتوجيـه سـلوك المـواطنين فـى المجتمع وتهيئتهم للمشاركة فى الصراع السياسى وفقاً لهذه القيم [٢] ومن ثم تتيح هذه المؤسسـات فرصـة أكبـر للمـواطنين للانخـراط فـى النشـاط العـام للمجتمـع، وتـدريبهم عملياً لاكتسـاب الخبـرة اللازمـة للممارسـة الديمقراطيـة، ويتحقـق ذلـك عنـدما يشـارك المواطن فى العمل العام متطوعاً، وكذلك عندما يشترك فـى المناقشـات داخـل هيئـات المنظمة، أو يمارس حقوقـه فـى التصـويت والترشـيح لعضـوية هذه الهيئـات، ويشـارك فى متابعة النشاط وتقيمه ويراقب أداء الهيئات القيادية بالمؤسسة [٣].

وفى هذا الصدد تتضح أهمية تنظيمات المجتمع المدنى، بالإضـافة إلـى كونهـا أحـد الشـرايين المهمـة لتعظـيم المشـاركة السياسـية الحقيقيـة، فـى أنهـا أداة مـن أدوات تشكيل الوعى للمواطنين، وخلق المواطنة النشطة واكتساب بعض المهارات التنظيميـة التى تجعلها وعاءاً مناسباً تفرز من خلالـه قيـادات سياسـية شـعبية تكـون بمثابـة كـوادر للدولة وللحكومـة أى قـادة المجتمـع المـدنى والمجتمـع السياسـى [٤] لـذلك يمثـل المجتمـع المدنى الفضاء الذى تتصارع عليه الدولة والقوى الاجتماعية والسياسية فـى المجتمـع، فبقـدر نجـاح وفاعليـة أحـد أطـراف الصـراع فـى السـيطرة والهيمنـة علـى مؤسسـات المجتمع المدنى، بقدر ما تؤسس لهـا شـرعية ومشـروعية فعالـة ومـؤثرة، حيـث تنطلـق

استراتيجية الدولة فى التدخل فى آليات عمل مؤسسات المجتمع المدنى من إدراكها لفاعلية هذه المؤسسات فى تعزيز المشاركة الشعبية والذى يصطدم مباشرة بسيادة الدولة، وتنطلق استراتيجية المؤسسات التابعة للمجتمع المدنى فى تعاملها مع الدولة من تصورها لضرورة التمايز فى علاقتها مع الدولة، لكى تحتفظ بكيانها المستقل وحرية حركتها (٥).

**أولاً: مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته**

تكمن مشكلة البحث في محاولة تحليل طبيعة علاقة المثقف بمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، وكشف العوامل والمحددات البنائية والأيديولوجية لهذه العلاقة من ناحية، ومن ناحية أخرى الكشف عن طبيعة علاقة الدولة والنظام السياسى بمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، بهدف تتبع وتحليل تطور هذه العلاقة، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على بلورة مواقف واتجاهات المثقفين نحو الدولة والنظام السياسى ودور منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية مقارنة بالسياسات الحكومية.

**أهداف البحث:**

١- التعرف على طبيعة العلاقة بين المثقف والمجتمع المدني في مصر.
٢- الكشف عن العوامل والمحددات البنائية والأيديولوجية التي تحكم علاقة المثقف بالمجتمع المدني.
٣- التعرف على تصور المثقفين لدور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

**تساؤلات الدراسة:**

١- ما طبيعة العلاقة بين الثقف والمجتمع المدني في مصر؟
٢- ما العوامل والمحددات البنائية التي تحكم علاقة المثقف بالمجتمع المدني.
٣- ما تحورات المثقفين لدور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

**ثانياً: التوجه النظري للدراسة:**

**دراسة السلطة ووضعية المثقف من وجهة نظر "أنطونيو جرامشى".**

تعد إسهامات " **أنطونيو جرامشى** " مدخلاً مهماً لدراسة علاقات القوى الاجتماعية والطبقية فى المجتمعات الرأسمالية، حيث سعى إلى ربط تصوراته حول أوضاع القوى الاجتماعية والطبقية بتصوراته العميقة حول قضية الهيمنة التى تعد مؤشراً هاماً عند " **جرامشى** " لفهم طبيعة ودور الدولة، وفى ضوء ذلك تبلور فكر " **جرامشى** " لفهم الدولة الذى انفرد به عن " **ماركس** "، حيث يرفض " **جرامشى** " المفهوم الاقتصادى للدولة الذى يتصورها " ماركس " كأداة قهر فى يد الطبقة المسيطرة، ومن ثم صاغ " جرامشى " مفهوم الدولة المتحدة التى تتألف من

الديكتاتورية بالإضافة إلى الهيمنة، فالدولة بمعناها الواسع لدى " **جرامشى** " هى الاتحاد الجدلى بين المجتمع المدنى (الهيمنة) والمجتمع السياسى (الإكراه)، وقد بلور " **جرامشى** " تصوره عن المجتمع المدنى فى ضوء وعيه بخطورة مؤسسات الدولة الأيديولوجية التى تضيف آليات القمع (الجيش والبوليس والمحاكم والقوانين والتشريعات) آليات الإقناع (الإعلام والتعليم والإعلان)، وتتجلى فاعليتها فى الدول المتقدمة حيث تلعب دوراً أساسياً فى إحباط حركات المقاومة والتمرد وخلق أساطير حديثة تغذى أحلام الجماهير، بينما تبقى الدولة القمعية أساسية فى العالم المتخلف، ويتميز المجتمع المدنى عن المجتمع السياسى من وجهة نظر " **جرامشى** " بوظائفهما الأول وظيفة الهيمنة التى تجرى ممارستها عن طريق الثقافة والأيديولوجيا أى أنها الوظيفة التى تحصل من خلالها طبقة من الطبقات على مساندة الطبقات التابعة، والثانى وظيفة السيطرة التى تتصف بفرض معايير وضوابط واستخدام القوة أو إمكانية استخدام وسائل الإكراه (٢٦).

والواقع أن بنيتى الهيمنة والسيطرة أو المجتمع المدنى والدولة أو بنيتى القبول والقوة هما بنيتان متكاملتان، فكلما كان القبول أضعف (المجتمع المدنى) اضطرت الطبقة السائدة إلى الاعتماد على الدولة أكثر، وكلما كانت القوة أضعف (الدولة) أوجب على الطبقة الحاكمة أن تفوز بتأييد الطبقات الأخرى، ولكن هذا التكامل له حدود، فمن المستحيل فى مجتمع يتألف من طبقات متناحرة، أن تتمكن الطبقة الحاكمة من الفوز بقدر من التأييد يغنيها عن القوة، ولكى يمكن أن تستغنى استغناءاً تاماً عن القوة، فلابد للطبقة الحاكمة من أن تسيطر أولاً على وسائل النشر كافة (٢٧).

وفى إطار التطابق بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى فى تعريف الدولة، لا يعنى أن تختزل الدولة فى المجتمع السياسى وحده، إنها تمارس تأثرها فى تحديد الخصائص السياسية الاقتصادية أو الطبقية لكل فاعليات البنية الفوقية، وقد ميز " **جرامشى** " بين نمطين من الدولة، الأول الدولة محدودة الوظائف Compact State وفيها يسود المجتمع المدنى أو أحد تكويناته القوية على الدولة، أما النمط الثانى فهو الدولة منتشرة الوظائف Perpotisive State كما هو الحال فى بعض المجتمعات الشرقية القديمة، وفى هذا النمط فإن الدولة هى كل شىء، ويمكن أن تتدخل فى كل مناحى الحياة سلباً أو إيجاباً، فهى فوق المجتمع المدنى وتستند عليه، والحاكم أو النخبة الحاكمة فيها تدير المجتمع بشكل استبدادى، يأخذ عادة شكل التسلط والقهر، دون آليات لمحاسبة الحاكم، بينما فى النمط الأول (الدولة محدودة الوظائف) فإن الطبقة المهيمنة فى المجتمع، وعلى جهاز الدولة تحاول أن تدير الأمور بدرجة أكبر من التراضى، وتحاول أن تخلق إجماعاً من خلال الإقناع، وبلورة القيم

والترويج من خلال التعليم والثقافة ووسائل الإعلام أو ما يمكن تسميته بخلق وعى زائف (٢٨).

وبالإضافة إلى تصور " **جرامشى** " للهيمنة التى تستخدم السيطرة والهيمنة على الجماعات المعادية، يذهب " جرامشى " إلى أن الهيمنة محاولة لتحقيق الوعى داخل كتلة التحالفات، فالطبقة العاملة قبل أن تستولى على قوة الدولة يجب أن تستند إلى القبول والشرعية الثورية عن طريق مستوى عالى ومتقدم من الثقافة الشاملة، وعلى هذا الأساس انتقل " **جرامشى** " بمفهوم الهيمنة من التصور اللينينى الذى كان يقف عند حدود التحالفات السياسية إلى مستوى الهيمنة الأيديولوجية التى تتطلب تحولاً جذرياً فى وعى الطبقة العاملة، وبنفس الدرجة فى وعى الطبقات الاجتماعية الحليفة، وبالتالى تصبح أيديولوجية الطبقة العاملة تركيبة تأخذ فى اعتبارها التقاليد التاريخية الفريدة للمجتمع، والإسهامات الثقافية لمختلف الحركات الاجتماعية المكونة للكتلة المهيمنة، لا أن يكون أيديولوجيا طبقية نقية، تعبر فقط عن المصالح الطبقية للعمال (٢٩).

ومن ثم فإن الهيمنة موقع فى الصراع الاجتماعى، فهناك طبقة سائدة تمارس الهيمنة عبر المجتمع المدنى، وهناك طبقة أو طبقات مسودة تحاول طليعتها الثورية أن تشكل هيمنة جديدة لها فكرها وأخلاقياتها وفعلها الجديد، ويحدث ذلك داخل الكتلة التاريخية، حيث تمارس الطبقة هيمنتها على الطبقات المسودة من خلال أنها قوة أساسية فى المجتمع وتشغل موقعاً حاسماً فى ميدان الإنتاج، فالجماعة الجديدة (الطليعة الثورية للطبقات المسودة) يجب أن تكون قادرة على إحداث التحول فى الأساس الاقتصادى، وتأسيس علاقات إنتاجية تسمح بنمو القوى الإنتاجية الجديدة، ومن ثم فإن هيمنتها السياسية سوف تعتمد على مضمون اقتصادى (٣٠).

وتعد قضية المثقفين من القضايا الرئيسية فى فكر " **جرامشى** "، حيث يرى " **جرامشى** " أن كل طبقة تظهر إلى الوجود فى عالم الإنتاج الاقتصادى، تؤدى أدوارها الجوهرية وتخلق معها عضوياً شريحة أو أكثر من المثقفين تمنحها التجانس، ليس فى الميدان الاقتصادى وحده، بل فى الميادين الاجتماعى والسياسى أيضا، فالرأسمالى يوجد إلى جانبه الفنى فى الصناعة والمتخصص فى الاقتصاد السياسى ومؤسسو الثقافة الجديدة ومبدعوا النظام القانونى الجديد (٣١).

وفى هذا الصدد يرى " جرامشى " أن تصور المثقفين كفئة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الطبقة ليس إلا خرافة، فكل الناس يمكنهم أن يكونوا مثقفين، بمعنى أن لديهم ذكاء وأنهم يستخدمونه، ولكنهم ليسوا جميعاً مثقفين من حيث الأدوار الاجتماعية، **وينقسم المثقفون من ناحية الأدوار الاجتماعية إلى جماعتين هما: -**

١- المثقفون التقليديون Traditional Intellectuals كالأدباء والعلماء وغيرهم من الذين تحيط بهم هالة من الحياد بين الطبقات، تخفى وضعهم الحقيقيى الناشىء عن العلاقات الطبقية.
٢- المثقفون العضويون Organic Intellectuals وذلك العنصر المفكر والمنظم فى طبقة اجتماعية أساسية معينة، ولا يتميز هؤلاء المثقفون العضويون بمهنهم بقدر ما يتميزون بأدوارهم فى توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التى ينتمون إليها عضويا (٣٢).

وعلى هذا الأساس يعتبر المثقفين هم حملة أدوار الهيمنة التى تمارسها الطبقة السائدة فى المجتمع المدنى، فهم يعملون فى مختلف الهيئات الثقافية (النظام المدرسى) أجهزة النشر، صحف، مجلات، إذاعة، سينما) وفى أحزاب الطبقة السائدة، على نحو يكفل القبول السلبى، إن لم يكن الإيجابي من جانب الطبقات المسودة بالقيادة التى تعينها الطبقة السائدة للمجتمع، هذا على الرغم أن الأصل الطبقى للمثقف يمكن أن يختلف بل يتعارض مع الطبقة التى يرتبط بها عضوياً، فهذا الفرد المنحدر أصلاً من صلب الطبقة العاملة يمكن أن يصبح مثقفاً عضوياً للبرجوازية، وحتى إذا كان المثقفون مرتبطين عادة بالطبقة التى انحدروا منها، فانهم أحرار بأن يرتبطوا بطبقة أخرى، فالصفة العضوية للمثقف إذن معنية بالرباط الوثيق الذى يربط التنظيم الذى هو عضو فيه بالطبقة التى يمثلها (٣٣).

وهكذا يعد المثقفون هم وكلاء الفئة السائدة فى ممارسة الهيمنة والحكم السياسى أى الموافقة العضوية من قبل جماهير السكان الواسعة على الاتجاه الذى تفرضه على الحياة الاجتماعية الفئة السائدة وهى الموافقة التى تولد تاريخياً من خلال الهيمنة الأيديولوجية للمثقفين بالإضافة إلى جهاز إكراه الدولة الذى يتولى شرعياً تأمين انضباط الفئات التى ترفض أن تمنح موافقتها الإيجابية أو السلبية على حد سواء، ويبدو أن هذا الجهاز يتم تكوينه تحسباً لأوقات التأزم فى القيادة والتوجيه حين تنعدم الموافقة العفوية، ومن ثم فإن أفضل وأسرع طريقة للسيطرة أيديولوجياً على فئة اجتماعية ما هى تمثل المثقفين المرتبطين بها عضوياً (٣٤).

ترتيباً على ما سبق يمكن القول أن دور المثقف هو تحقيق التجانس فى وعى الطبقة تجاه ذاتها وتجاه المجتمع وتجاه العالم، وبالتالى فواجب المثقفين أن يوجدوا ذلك التجانس فى الوعى الطبقى بنقدهم للأيديولوجيات التى تشوه ذلك الوعى، فإن عملية إنتاج الأيديولوجيا ونشرها هى من أدوار المثقف فى تصور " **جرامشى** "، ومن هنا فإن من أبرز الأدوات التى يتم بها إنتاج الأيديولوجيا هى الجامعة ومختلف مراكز البحوث، أما على مستوى النشر فيتم من خلال التنظيم المدرسى الذى تتجلى فى ضوئه الهيمنة التعليمية وبالتحديد فى المدرسة والتنظيم الدينى الذى يولى فيه " **جرامشى** " أهمية الكنيسة الكاثولوكية فى ممارسة النفوذ على الملايين من الناس

والتنظيمات التى تهتم بالطباعة كالهيئات التى تنشر الكتب والمجلات وبالإضافة إلى السينما والمسرح (٣٥).

وهكذا يتضح أن " **أنطونيو جرامشى** " ذهب فى إطار تحليله لدور المثقف بأن القوى والطبقات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع فى سعيها الجاد نحو حيازة السيطرة، أى الحكم المباشر، فإنما تسعى أولا نحو حيازة الهيمنة، وفى سعيها نحو حيازة الهيمنة، فإنها تحاول أولاً تكوين مثقفيها العضويين الذين يؤمنون بأيديولوجيتها وفكرها ومناهجها السياسية، ويحاولون العمل على نشرها على مستوى الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، حيث تعد هذه العملية على جانب كبير من الأهمية فى الصراع نحو السيطرة والحكم المباشر.

**ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:**

لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يتطلب الأمر الاستعانة بأساليب وأدوات بحثية متعددة تتكامل معاً من أجل إنجاز هذه المهمة، فثمة جوانب تنطوي عليها الظاهرة ما زالت مبهمة وفي حاجة إلى فهم عناصرها وأبعادها وجوانبها وتحتاج إلى الوصف الكيفي لمعرفة خصائصها والعوامل المختلفة المؤثرة عليها، وهناك جوانب أخرى للدراسة تتطلب تأملها في سياقات تاريخية واجتماعية مختلفة للتعرف على ماهيتها ودلالاتها، وهذا يتطلب الاستعانة بأساليب وأدوات بحثية متعددة، تساعدنا على التأمل والتحليل، وفيما يلي عرض لمنهج الدراسة والأساليب التي اعتمدنا عليها ومبررات اختيارها وذلك على النحو التالي:

**١ـ المنهج والأساليب البحثية للدراسة:**

سوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الجدلي والأسلوب الوصفي وكذلك الأسلوب المقارن وذلك من أجل تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها، وسوف أحاول الكشف عن مبررات اختيار المنهج الجدلي والأسلوبين الوصفي والمقارن وذلك على النحو التالي:

**أـ المهنج التاريخي الجدلي:**

وفي هذا السياق تري الدراسة أن المنهج الجدلي هو منطلقها التحليلي والمنهجي الذي تسعى من خلاله إلى اكتشاف أبعادها المتعددة والمتداخلة في آن واحد، وهي في سعيها نحو إنجاز ذلك لا تقيم حدوداً فاصلة بين النظرية والمنهج أو بين المنهج والإطار التحليلي للدراسة بل تري أن المنهج فلسفة عامة للبحث يجب أن تنعكس في إطر الدراسة النظرية والتحليلي وتوجهها في أحيان كثيرة، فالعلاقة بين نظرية العلم وبحثه من المفروض أن تكون في صيرورة جدلية، وإذا كنا بصدد دراسة علاقة السلطة بالطبقة الوسطي، فإن ذلك يفرض ضرورة الاعتماد على الرؤية الجدلية التي تتيح الكشف المشترك والمتكرر في الظاهرة والخاص والعام فيها والأساسي والثانوي والسبب والنتيجة والمحتوى والشكل، ولا شك أن هذه الإمكانيات

التي يوفرها المنهج الجدلي تعطي عمقاً في التحليل واستشرافاً لاتجاهات الظاهرة في المستقبل، حيث يتيح المنهج التاريخي الجدلي فهم العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطي في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي المصري الحديث والمعاصر على وجه الخصوص، ومعرفة الكيفية التي تطورت بها العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطي وكذلك السلطة والمثقف وكيف ترسخت هذه العلاقة وتتبع مراحل هذا التطور في الثلاثة عقود الأخيرة، حيث أن الفهم التاريخي السوسيولوجي الجدلي للظاهرة موضوع البحث من شأنه أن يتيح الفهم والتعرف على الظروف التاريخية التي أسهمت في نشأة الظاهرة وتطورها.

**ب- الأسلوب الوصفي ومبررات اختياره:**

تستعين الدراسة بالأسلوب الوصفي بهدف فهم وتحليل الجوانب والأبعاد المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة وذلك للتعرف على خصائص الظاهرة، وتحديد العوامل والمتغيرات الداخلية المؤثرة عليها فضلاً عن تحليل فكر التيارات الفكرية والأيديولوجية للمثقفين ومن جانب آخر الكشف عن أشكال الممارسات المختلفة للدولة والنظام السياسي تجاه المثقفين من مختلف التيارات الفكرية باختلاف انتماءتهم الاجتماعية والطبقية، وإلى أي مدى تختلف هذه الممارسات باختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية للدولة والنظام السياسي من مرحلة لأخرى.

**ج- الأسلوب المقارن ومبررات اختياره:**

وتعتمد الدراسة على هذا الأسلوب لفهم الاختلافات في طبيعة العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطي في أزمنة متباينة، حيث تجري الدراسة مقارنة بين أنماط المثقفين المختلفة التي أفرزتها العوامل التاريخية حسب طبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية، كما تقارن الدراسة بين وضعية المثقف وتأثره بالممارسات السياسية في الستينات ومقارنتها بالسبعينيات وهكذا، ومن ثم فالأسلوب المقارن يساعد في تحقيق هذا الهدف وهو التعرف على الظاهرة في سياقات وفترات تاريخية مختلفة.

**٢- أدوات جمع البيانات:**

دليل دراسة الحالة التي اعتمدت عليه الدراسة للتطبيق على عينة المثقفين بمختلف تياراتهم الفكرية وذلك للأسباب الآتية:

١- تتيح هذه الأداة القدرة على تعمق الحالات المدروسة واستكشاف أهم اتجاهاتها نحو قضايا الدراسة.

٢- تهدف إلى الكشف عن اتجاهات المثقفين بمختلف تياراتهم الفكرية نحو قضية الديمقراطية وقضية العدالة الاجتماعية وأوجه الاتفاق والاختلاف بين المثقفين المنتمين للتيارات المختلفة وموقفهم من السلطة وموقف السلطة مهم وأي من هذه التيارات اتفق مع أيديولوجيا الدولة والنظام السياسي وأيهما اتخذ موقفاً معارضاً للدولة والنظام السياسي.

**٣- أساليب التحليل المتبعة:**

نظراً لأن الدراسة قد اعتمدت بشكل أساسي على المقابلات مع شرائح الطبقة الوسطي ودراسة الحالة مع بعض المثقفين الذي ينتمون إلى تيارات فكرية وأيديولوجية مختلفة وانطلاقاً من القضايا التي يتضمنها دليل دراسة الحالة وهي قضية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وما تضمنته تلك القضايا من قضايا فرعية، ومن ثم فإن أسلوب التحليل الكيفي للبيانات يعد أكثر ملائمة وذلك على مستويين هما التحليل الرأسي والتحليل الأفقي.

**أما عن التحليل الرأسي:**

للتعرف على آراء واتجاهات المثقفين الذي ينتمون لكل تيار فكري حول كل قضية وأوجه الاتفاق والاختلاف بين المثقفين المنتمين لهذه التيارات المختلفة وموقفهم من السلطة وموقف السلطة منهم.

**أما التحليل الأفقي:**

للتعرف على السمات المشتركة وهذا يوضح أي الاتجاهات الفكرية التي تناولت هذه القضايا كانت تتفق مع النظام السياسي وتوجهات الدولة الأيدلوجية ولماذا وكذلك أي من هذه التيارات الفكرية اتخذ موقفاً معارضاً ونقدياً للدولة وسياستها وتوجهاتها الأيديولوجية.

هذا بالإضافة إلى التحليل الكيفي للبيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة التي تضمنت شرائح الطبقة الوسطي التي عكست وعيهم بقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

**٤- حالات الدراسة الدراسة وخصائصها:**

تضم حالات الدراسة خمسة عشر حالة من مثقفي الطبقة الوسطي باختلاف انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية وقد توزعت بين ثلاث تيارات فكرية وهي:

١. التيار الاشتراكي ومثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات.
٢. التيار الليبرالي ومثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات.
٣. التيار الإسلامي ومثله خمسة من المثقفين.

**جدول (١) يوضح توزيع حالات الدراسة من مثقفين الطبقة الوسطي**

| ممثلي التيارات الفكرية | السن | الحالة الاجتماعية | النوع | المهنة الحالية | المستوى التعليمي |
|---|---|---|---|---|---|
| **التيار الاشتراكي** | | | | | |
| ١ | ٦٦ | متزوج | ذكر | أستاذ جامعي | بكالوريوس هندسة |
| ٢ | ٥٧ | متزوج | ذكر | مفكر وكاتب | ليسانس حقوق |
| ٣ | ٤٤ | متزوج | ذكر | كاتب ورئيس تحرير | ماجستير فلسفة |
| ٤ | ٧٦ | متزوج | ذكر | صحفي ومفر | بكالوريوس إعلام |
| ٥ | ٥١ | متزوجة | أنثي | صحفية | ليسانس آداب |
| **التيار الليبرالي** | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦ | ٦١ | متزوج | ذكر | دبلوم معلمين | شاعر |
| ٧ | ٥٤ | متزوج | ذكر | أستاذ جامعي وناقد أدبي | دكتوراه لغة عربية |
| ٨ | ٥٦ | متزوج | ذكر | أستاذ جامعي وناقد أدبي | دكتوراه في الفلسفة |
| ٩ | ٥٥ | متزوجة | أنثي | أدبية وصحفية | بكالوريوس إعلام |
| ١٠ | ٦١ | متزوج | ذكر | أديب وروائي | ليسانس تاريخ |
| **التيار الإسلامي** | | | | | |
| ١١ | ٦٠ | متزوج | ذكر | صحفي ومفكر إسلامي | ليسانس حقوق |
| ١٢ | ٦٥ | متزوج | ذكر | أستاذ جامعي ومفكر إسلامي | دكتوراه لغة عربية |
| ١٣ | ٦٤ | متزوج | ذكر | صحفي ومفكر إسلامي | بكالوريوس علوم |
| ١٤ | ٥٦ | متزوج | ذكر | صحفي ومفكر إسلامي | دكتوراه في القانون |
| ١٥ | ٦٢ | متزوج | ذكر | أستاذ جامعي ومفكر إسلامي | دكتوراه في الفلسفة |

يتضح من الجدول السابق بالنسبة لتوزيع حالات الدراسة من مثقفي الطبقة الوسطي نجد أن التيار الاشتراكي يمثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات ويقعون في الفئة العمرية ٥١-٧٦ من أصحاب المؤهلات العليا ويعملون مفكرين وكتاب وصحفيين وأساتذة جامعة بينما تجد التيار الليبرالي يمثله أربعة من المثقفين وواحدة من المثقفات يقعون في الفئة العمرية ٥٤-٦١ من أصحاب المؤهلات العليا ويضمون الأدباء والصحفيين والناقد الأدبي في حين تجد التيار الإسلامي يمثله خمسة مثقفين يقعون في الفئة العمرية ٥٦-٦٢ ويضمون المفكرين الإسلاميين.

رابعاً: المحددات البنائية لعلاقة المثقف بالمجتمع المدني:

**أ - الدولة وقنوات المشاركة والحوار داخل منظمات المجتمع المدنى.**

فى الحقيقة أن الدولة فى المجتمع المصرى تتميز بالتسلط والاستبداد، حيث تتمتع الدولة بسلطات واسعة شبه احتكارية، قد تبدو ظاهرياً كدلالة على قوة الدولة وتفوقها على المجتمع المدنى والأفراد، بينما يخفى فى واقع الأمر مواضع الضعف فيها، فهى تنفرد بإصدار القوانين والتشريعات والأوامر واتخاذ الإجراءات الأمنية، غير أن قدرتها على تنفيذ تلك القرارات والقوانين والسياسات محدودة للغاية، باستثناء الأمور الأمنية التى لا تتهاون فى استخدامها بإفراط(٦) فالدولة فى أغلب الأحوال هى جهاز فى أيدى النخب التى قد لا تتمتع بشرعية راسخة، وتستخدم هذا الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً، وتصحيح هذه العلاقة مرهون بنمو وحيوية ومبادرة منظمات المجتمع المدنى " الأحزاب والنقابات والهيئات غير الحكومية " فهذه المنظمات والتنظيمات هى التى تحد من تسلط الدولة وتحمى الأفراد وبخاصة (

من أعضائها ) من سطوة الأجهزة الحكومية [٧] وعلى هذا الأساس اتسمت علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدنى بالتسلطية، وهيمنة الدولة على المشاركة والحوار داخل هذه المنظمات بصفة خاصة والحياة السياسية بصفة عامة، **وهذا ما سيتم تحليله على النحو التالى: -**

**١- الجمعيات الأهلية:**

لاشك أن الخبرة التاريخية توحى لنا أننا أمام دولة قوية تميل إلى الهيمنة والرقابة، ومجتمع مدنى يحدوه الأمل باستمرار فى كسر دائرة الهيمنة والرقابة، وفى بعض اللحظات التاريخية يبدو أننا أمام دولة لا تثق فى المجتمع المدنى، ومجتمع لا يثق فى الدولة، وتحيا الجمعيات الأهلية فى إطار هذه الدولة المركزية التى لا تثق فى المجتمع، لتطرح إشكالية متجددة حول طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدنى فى مصر، ومن ثم تصبح علاقة الدولة بالجمعيات محدداً رئيسياً لقدرة الجمعيات على الحركة، ومن هنا يمكن التفرقة بين ثلاثة أنماط للعلاقة، أولهما عندما تكون الدولة ذات طبيعة تدخلية فى الاقتصاد، بغرض إعادة تنظيم العلاقة الاجتماعية، ويحدث ازدواج ربما تضارب بين نشاط الدولة والنشاط التطوعى فى مجال الخدمات، ثانيهما عندما تنتهج الدولة نهجاً سلطوياً فى تدخلها، فإن ذلك يؤدى إلى الدمج الوظيفى فى الأطر التنظيمية للدولة، وأخيراً إذا كانت الدولة ذات نهج ديمقراطى فى تدخلها، فإن المتصور حدوث قدر من التنسيق القائم على المفاوضات وتوزيع الأدوار والاحتواء المالى والإدارى، بالإضافة إلى دورها فى تعزيز المشاركة السياسية وترشيد المشاركة الاجتماعية عموماً.

وفى هذا الإطار يتم تحديد علاقة الدولة بالجمعيات الأهلية من خلال التشريعات المتتالية والتى أدت إلى زيادة رقابة الدولة عليها فى النواحى القانونية والإدارية والمالية، وفقاً لهذه الترتيبات يتم توجيه الدولة وإشرافها على الجمعيات الأهلية **من خلال القنوات الآتية: -**

**القناة التشريعية:**

والملاحظ فى هذا الإطار أنه لم يصدر قانون خاص بالجمعيات الأهلية فى الفترة التى بدأت منذ من بداية تكوينها فى عام ١٨٢١م حتى عام ١٩٣٨م والتى شهدت صدور القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٣٨م، بينما كان يتم تنظيم عمل الجمعيات الأهلية، قبل صدور هذا القانون الخاص، وفقاً للمواد (٥٤ – ٨٠) من القانون المدنى المصرى الصادر عام ١٨٨٥م [٨] ولقد شهدت الفترة الليبرالية من ( ١٩٢٣م – ١٩٥٢م ) صدور القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٣٨م والذى تعامل مع ثلاثة أنواع من الجمعيات الأهلية **وهى كالآتي: -**

١. جمعيات ذات طابع عسكرى تعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين وتقرر حظرها نهائياً بموجب هذا القانون.

٢. جمعيات مدنية تتمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها أى شخص، لها أن تمارس كافة الأنشطة شريطة ألا يكون بين أنشطتها وأهدافها الحصول على ربح مادى.
٣. الجمعيات الخيرية والمؤسسات التى يخصص مالها لمدة غير معينة لأعمال الخير والنفع العام، وتعد أموالها بمثابة هبه، وقد أخضعها القانون المدنى فى المواد من (٦٩ إلى ٧٨ ) لرقابة الدولة، كما أصدر لها قانوناً خاصاً وهو القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٥م، ومن أمثلتها الملاجىء ومؤسسات رعاية الأحداث.

ويختلف روح القانون (٤٩) لسنة ١٩٤٥م فى تعامله مع الجمعيات الأهلية عن القانون المدنى، فالأمر لم يعد يختص بتنظيم العلاقات بين الجمعيات والمجتمع، ولكن مع الدولة، وبالتحديد مع وزارة الشئون الاجتماعية، ويعطى هذا القانون الحق لوزارة الشئون الاجتماعية فى الإشراف والتفتيش على مصروفات الجمعية، والموافقة أو رفض الترخيص لجمع التبرعات، كما لها الحق فى حل الجمعية، كما أسند القانون لوزارة الشئون الاجتماعية حق الإشراف على انتخابات مجالس الإدارات بالجمعية، ومع ذلك أصدرت الدولة القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٥١م وكانت أهم بنوده هو نقل اختصاص الرقابة والوصاية على هذه الجمعيات إلى وزارة الداخلية والمحافظين بدلاً من وزارة الشئون الاجتماعية[٩].

ولاشك أن المقصود تحديداً بهذا القانون الجمعيات الثقافية الدينية، ولقد تعاملت الدولة بعد ثورة يوليو مع الجمعيات الأهلية بنفس أسلوب تعاملها مع الأحزاب السياسية، فكما ألغت الأحزاب السياسية القائمة وحظرت كافة أنشطتها بقرار من مجلس قيادة الثورة، قامت أيضا بإصدار قرار جمهورى عام ١٩٥٦م رقم (٣٨٤) ينص على إلغاء المواد من (٥٤ ) إلى (٨٠) والتى تضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيات الأهلية، وقد فرض القرار الجمهورى حل هذه التنظيمات جميعاً وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية فى تأسيس أو عضوية أى جمعية، واتجه القرار نحو اعتبار أى مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات، وبهذا فهى أول سابقة من نوعها لإخضاع نوع من الأنشطة المدنية أو الأشخاص التى نص عليها القانون المدنى، لقاعدة التجريم العقابى، واعتبار مخالفات تلك الجمعيات جرائم تخضع لما تخضع له الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات[١٠].

وهكذا يتضح إن كان للقرار الجمهورى رقم (٣٨٤) لسنة ١٩٥٦م بداية تحول فى العلاقة بين الأطراف الثلاثة وهى الدولة والجمعيات الأهلية والمجتمع، حيث أخضع كافة الجمعيات للرقابة والإشراف من قبل الدولة، وأحكم من قبضة البيروقراطية على المشاركة فى الحياة العامة، ومن ثم انتقلت حركة الجمعيات الأهلية إلى مرحلة جديدة، عكست عدم ثقة الدولة فى المجتمع المدنى ـ وولدت بالتالى عدم ثقة المجتمع المدنى فى الدولة، وقد كان لذلك القرار الجمهورى ومعه مجمل

ممارسات الدولة إزاء المجتمع المدنى، بداية مرحلة تراجع وعزوف عن المشاركة الشعبية، ثم جاء القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م والذى لازال سارياً حتى الآن لكى يحكم من قبضة الدولة على المجتمع المدنى(١١).

وقد تضمن القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م ثلاثة أبعاد تركت بصماتها على دور الجمعيات الأهلية ومشاركة المواطن من خلالها **وهى تتمثل فيما يلى(١٢): -**

**١- رقابة الدولة على تكوين الجمعيات:**

حيث ذهب القانون إلى أنه من حق الجهة الإدارية فى إدماج الجمعيات وتعديل أغراضها واستبعاد المرشحين لمجالس الإدارة، ووضع شروط لقيامها مثل عدم مخالفة النظام وإثارة الفتنة وتستخدم تلك الشروط لرفض قيام الجمعيات التى لا تطمئن إليها الحكومة.

**٢- الرقابة على نشاط الجمعيات:**

وتتعدد صور الرقابة الإدارية على الجمعيات، حيث من حق الجهة الإدارية فى الاطلاع على الوثائق والسجلات الخاصة بها، ورقابة الميزانيات وكيفية إيداع أموال الجمعيات، وتصرفاتها القانونية، ومن أخطر صور الرقابة ما تنص عليه المادة (٢٧) من قانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤م من إقرار حق الجهة الإدارية فى فحص أعمال الجمعية من خلال مفتشين تعينهم، علاوة على سلطة الجهة الإدارية فى التدخل فى قرارات حل الجمعيات بعد صدورها سواء بإلغاء أو تعطيل أو وقف التنفيذ.

**٣- سلطة حل الجمعيات ودمجها:**

وتعتبر هذه السلطة أخطر صور تدخل الجهة الإدارية فى عمل الجمعيات لأنها تعنى إنهاء الوجود القانونى والمادى للجمعيات بواسطة قرار إدارى، فالقانون يجيز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية، ومن ثم يعتبر حل الجمعيات بواسطة الجهة الإدارية لا يقل خطورة، وربما أكثر من رفض تأسيسها، خاصة إذا أعطت الجهة الإدارية حق حل الجمعيات فى غير المخالفات الخطيرة، وبدون حق الاستئناف للقضاء، بذلك أصبحت الجهة الإدارية من أبرز أدوات الحكومة للتدخل فى الحياة السياسية والسيطرة عليها.

**الرقابة المالية:**

وهى القناة التى تتحدد من خلالها المعونة الحكومية التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية للجمعيات، وما تقدمه الوزارة لهذه الجمعيات من مشروعات يقع على عاتقها تنفيذها، مما يحولها فى بعض الأحيان إلى أجهزة تنفيذية تابعة للوزارة وتحدد المواد (١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) من قانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤م حقوق الرقابة المالية للدولة على الجمعيات فضلاً عن شكل المعونة الحكومية لها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها، والتى تقررها الوزارة للجمعيات، وتؤثر هذه التشريعات الخاصة بالجانب المالى على استقلالية

الجمعيات الأهلية من ناحية، وتخضعها بشكل غير مباشر لسيطرة الدولة من ناحية أخرى، وهو ما يحدد فى النهاية مجالات نشاطها(١٣).

**تدعيم سلطة بعض الجمعيات:**

وتبرز من خلال منح بعض الجمعيات مزايا واختصاصات السلطة العامة، تشجيعاً لها على مباشرة أنشطة معينة تحتاجها الدولة، وتعتبر بعض الخدمات التى تقوم بها هذه الجمعيات مكملة للخدمات الحكومية ومعاونة لها، وفى هذا الإطار صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٥٠) لسنة ١٩٦٨م باعتبار بعض الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات ذات الصفة العامة وحددها فى (١٢٨) جمعية، وبموجب هذا القرار تتمتع هذه الجمعيات والمؤسسات والاتحادات ذات الصفة العامة بخصائص السلطة وهى عدم جواز الحجز على أموالها، وعدم جواز تملك أموالها بمضى المدة، وتكتسب الجمعيات ذات الصفة العامة أهمية خاصة ليس فقط لتمتعها بحكم القانون ببعض اختصاصات السلطة العامة، إنما أيضا لما تكلفها به الدولة من تنفيذ بعض المشروعات التى تدخل فى إطار تحقيق منفعة عامة، وهذا يقوى من وضع الدولة إزاء هذا النوع من الجمعيات، ويعمل على فرض هيمنتها عليها، وهذه الهيمنة تؤدى فى المقابل إلى اعتماد الدولة على هذه الجمعيات فى ظل زيادة عجز الدولة عن القيام ببعض المشروعات(١٤).

وكل ذلك لا يسمح بفاعلية الجمعيات الأهلية التى تعتبر جزءاً من المجتمع المدنى، والذى يهدف فى الأساس إلى تعظيم المشاركة الديمقراطية للقوى الاجتماعية المختلفة، ومن هنا تعتبر الديمقراطية مكوناً أساسياً لآليات عمل هذه المؤسسات وفقاً لما سبق فالعلاقة وطيدة بين الديمقراطية والمشاركة السياسية، خلال عضوية الجماهير فى كافة المؤسسات التطوعية، ومدى نفوذ هذه المؤسسات فى المجتمع، وحرية حركتها واستقلاليتها عن الدولة، ومدى تحقيق الديمقراطية الداخلية فيها، فكلما أصبحت مؤسسات المجتمع المدنى أكثر ديمقراطية فى حياتها الداخلية، فإنها تكون أقدر على المساهمة فى التطور الديمقراطى للمجتمع كله، وأكثر قدرة على إكساب أعضائها الثقافة الديمقراطية، وتدريبهم عملياً على المشاركة فى النشاط والتعبير عن الرأى والاستماع إلى الرأى الآخر والتصويت على القرارات وكلها أمور ضرورية لأى ممارسة ديمقراطية(١٥).

ومن الجدير بالذكر أن القيود التى وضعتها الدولة على مؤسسات المجتمع المدنى أدت إلى ضعف الطابع الديمقراطى لتلك المؤسسات، مما أثر سلباً على المشاركة والحوار داخل تلك المؤسسات، ويمكن التعرف على هذه الحقيقة من خلال رصد واقع هذه المؤسسات فى تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية **وذلك على النحو التالى**(١٦): ـ

**١ ٠ المشاركة فى حضور اجتماعات الجمعية العمومية:**

فإذا كان النمو فى العضوية يعتبر مؤشراً على قدرة المنظمة على اجتذاب نشطاء جدد، فإن حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة يشير إلى فاعلية الأعضاء ومشاركتهم فى وضع توجهاتها، وتحديد أولويات الأنشطة والرقابة على أعمالها أو انتخاب قيادتها، وتؤكد الدراسات الميدانية على عزوف الجماهير عن حضور اجتماعات الجمعيات العمومية، فغالباً ما يقتصر الحضور على أعضاء مجلس الإدارة وبالتالى تعتبر اجتماعات الجمعية العمومية التى تعد أهم قنوات المشاركة داخل المنظمة، حيث تمثل اجتماعات شكلية لا تعكس مشاركة حقيقية، فتنفرد قلة محدودة بإدارة المنظمة، مما يضعف الطابع الديمقراطى والمشاركة الفعالة.

**٢ ٠ النمو فى العضوية الفاعلة والنشطة:**

تتحدد ديمقراطية أى مؤسسة بمدى مشاركة الأعضاء فى نشاطها ابتداء من تخطيط النشاط إلى التنفيذ والتقييم ومراقبة الأداء وانتخاب القيادات، فضلاً عن اتساع العضوية الفاعلة والنشطة ونموها فترة بعد أخرى، ومن اللافت للنظر أن كثير من الجمعيات الأهلية تتآكل عضويتها عاماً بعد الأخر، ولا يوجد زيادة فى العضوية إلا بالنسبة للمؤسسات التى تشترط الاستفادة من خدمتها أن يكون المستفيد عضواً بها، وبالتالى تضعف خبرة صياغة الأهداف والمطالب، وخبرة التحرك الجماعى لحل مشاكلهم والحفاظ على مصالحهم فى مواجهة مصالح فئات أخرى وكلها خبرات ضرورية لممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية.

**٣ ٠ معدل دوران السلطة:**

تقاس ديمقراطية أى مؤسسة بإتاحة الفرصة لتداول السلطة أمام أكبر عدد من أعضائها للتدريب على القيادة واكتساب خبراتها، ومن ثم يتأهل الجمهور للعمل العام خارج المنظمة، وبذلك تساهم مؤسسات المجمع المدنى فى تزويد المجتمع بالقيادات الجديدة، وفى هذا الصدد يلاحظ جمود النخبة داخل المؤسسة واستمرارها فى القيادة لسنوات طويلة، بما لا يتيح للأجيال الجديدة فرصة حقيقة لتولى القيادة واكتساب خبراتها مما يضعف من مشاركة الجمهور فى اتخاذ القرار.

**٤ ٠ آلية إصدار القرارات:**

تنفرد النخبة فى قيادة المؤسسة بإصدار القرارات المحددة لسياستها، وهكذا تصبح مؤسسات المجتمع المدنى صورة مما يجرى على مستوى السياسة العليا فى المجتمع من تركز القرار فى يد قلة محدودة على حساب الأغلبية.

ولاشك أن الدور الذى لعبه المجتمع المدنى فى الحراك السياسى يمثل نقلة نوعية لنشطاء الحركات الاحتجاجية على مستويين، **فعلى المستوى الأول** حدث تحول فى الحركات الاحتجاجية من حركات مطلبية ( مطالب فئوية تضمن الحديث عن علاوات أو زيادات أجور وتتعلق بكل فئة على حده وتحمل صيغة اجتماعية واقتصادية ) إلى

حركات سياسية تطالب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتربط وعى الجماهير أن التغيير السياسى لا يتم إلا عبر قيمتى الديمقراطية والحرية فهاتان القيمتان هما الأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخلص من الفوارق الطبقية، **أما المستوى الثانى** أتاحت لها القدرة على تنظيم للفعل الاحتجاجى واستخدام شبكات التواصل فى التنسيق فيما بينها والعمل على تذويب الفروقات الأيديولوجية وبناء شعارات موحدة وكذلك فى الحشد والمناصرة والدعوة وكسب التأييد للقضايا والمطالب التى تحقق الهدف النهائى للثورة وتتجلى هذه المساهمة الفاعلة لتلك الحركات الاحتجاجية فى الحشد والتعبئة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على عدة أصعدة وذلك على النحو التالى: (١٧)

**١ ٠ بناء الفرصة السياسية:**

إن طبيعة البنى السياسية السائدة فى مصر قبل الثورة هى التى مكنت الحركات الاحتجاجية من بناء فرصتها السياسية فتراكم عوامل الفساد والقمع أدى إلى وجود بنية سياسية ملائمة لعمل الحركات الاحتجاجية، حيث وجد واقع اجتماعى وسياسى تتوافر فيه عوامل الاحتجاج ( شعور الجماهير بعدم الرضا والسخط العام على هذه الأوضاع ) فالحركات الاحتجاجية استغلت هذه البنية السياسية الملائمة لعملها لبناء فرصتها عبر تسييس هذا السخط العام أى تحويله من حالة الشعور بعدم الرضا إلى ممارسة سياسية ( فعل احتجاج ).

**٢ ٠ توظيف مواقع التواصل الاجتماعي:**

فى الدعوة للثورة والعمل على تذويب التناقضات العقائدية والسياسية بين مكوناتها والقفز على التباينات الفكرية فيما بينها لبناء خطاب سياسى احتجاجى موحد تتوافق عليه جميع الفئات والتركيبات الاجتماعية المشاركة فى الثورة أى أنهم نجحوا فى بناء حركة ثورية قائمة فى تركيبتها على معادلة التجانس بين عناصرها المختلفة، وقد تجلى ذلك بوضوح فى قيام أولئك بتشكيل ائتلاف سياسى ( ائتلاف شباب الثورة ) فجمع بين مختلف التيارات الفكرية والانتماءات السياسية وفى توحدهم حول شعار وهدف واحد ( إسقاط النظام ) وكان هذا التوحد هو الأساس الذى أدى إلى استقطاب المزيد من الشرائح والقوى المجتمعية الجديدة والشباب الغير مسيسين وممن ليس لديهم تجارب فى الممارسة السياسية على النزول للمخيمات ( مثل شباب الألتراس، روابط مشجعى النادى الأهلى ونادى الزمالك، وشباب الأقباط، والشباب السلفيين، وشباب العشوائيات، وشباب الطبقة الوسطى الذين شكلوا قوام الثورة الأساسى ) وهذا الالتفاف الجماهيرى حولها هو ما مكنها من الاستمرار فى فعل الاحتجاج وهو ما قاد هذا الفعل نحو التحول من احتجاج بسيط إلى احتجاجات شاملة ومن حركة فئوية ذات مطالب محدودة إلى حركة ثورية تجسدت فى ثورة شعبية نجحت فى تحقيق هدفها الأول المتمثل فى إسقاط النظام.

وبعد نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م فى إسقاط النظام وتنحى مبارك عن الحكم وجدت الحركات الاحتجاجية نفسها أمام تحديات عظيمة، فكان عليها تنظيم العمل داخلها وحسم الخلافات فيما بينها بطريقة ديمقراطية، وكان عليها كذلك أن تنشىء بين بعضها البعض أطر تنظيمية تعمل من خلالها على خلق نوع من التشبيك بين بعضها البعض بشكل يجعلها أكثر قدرة على الضغط والتأثير، وكما كان يقع على هذه الحركات كذلك أن تقوم بالمحافظة على حد أدنى من التوافق حول الأهداف المجتمعية والسياسية المتعلقة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية حتى لا تدخل فى صراعات سياسية بعيدة عن أجواء التنافس السياسى الصحى(١٨). ولمعرفة إن كانت هذه الحركات على قدر هذه التحديات جميعاً، سأحاول تحليل واقع هذه الحركات وتفاعلاتها مع بنية النظام السياسى الذى وجدت فيه فى المراحل الانتقالية الثلاثة التى جاءت بعد الثورة وذلك على النحو التالى: -

**فى المرحلة الانتقالية الأولى:**

وبعد تنحى مبارك فبراير ٢٠١١م تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ( المجلس العسكرى ) السلطة التنفيذية والتشريعية فى البلاد، وقد رحب الكثير من القوى السياسية وشباب الثورة بانتقال السلطة إلى الجيش، خصوصاً بعد ما ظهر منه أثناء الثورة من تأييد لمطالب الشباب والقوى الثورية، وقد كان الجميع بما فيهم نشطاء الحركات الاحتجاجية الشبابية يأملون فى أن يقوم الجيش بحماية الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية بشكل يحقق مطالبها وأهدافها، لكن تصرفات الجيش أثناء المرحلة الانتقالية جاءت مخالفة لتوقعات الشباب والقوى الثورية، فقد اتسمت إدارة المجلس العسكرى لمرحلة الانتقالية بالضبابية وأنه يفتقد إلى رؤية سياسية بديلة لمستقبل مصر، فضلاً عن افتقاره للخبرة الكافية لإدارة الحكم، كما اتسم تعامل الجيش مع القوى الثورية ونشطاء الحركات الاحتجاجية بالقمع والعنف(١٩).

وعلى الرغم من القمع الشديد الذى جوبهت به الحركات الاحتجاجية من قبل الجيش، قد استطاعت هذه الحركات استغلال ما أنتجته الثورة من فتح المجال العام وانهيار قبضة الدولة على المجتمع خاصة فى الشهور الأولى التى أعقبت الثورة مباشرة فى الضغط على المسئولين للامتثال للمطالب الشعبية مثل الامتثال مطالب محاكمة مبارك وأبناؤه ورموز نظامه بعد الثورة بأشهر قليلة(٢٠).

لكن أداء هذه الحركات الذى تميز بالفاعلية فى الشهور الأولى من الثورة، لم يستمر فيما بعد الثورة، وهو ما يمكن رده إلى أسباب عديدة من بينها.

١ ) انفجار الحركات الاحتجاجية إلى عشرات الحركات والائتلافات وعدم وجود قيادة موحدة لهذه الائتلافات، مما أوجد صعوبة فى التشبيك فيما بينها، فمعظم الحركات لم تقم ببناء علاقات مع بعضها البعض، على الرغم من أنها كانت تعمل فى إطار الإصلاح الكلى ( الإيمان بمبادىء المواطنة والحرية والعدالة

الاجتماعية ) إلا أنها كانت تنظر إلى كل قضية على حده، فضلاً عن أنها كانت تفتقر إلى وجود معايير لاختيار الأعضاء، فكانت رغبة العضو فى الانضمام للحركة هى المعيار الوحيد لقبوله، الأمر الذى قاد إلى وجود صراعات داخلية.

٢ ) الصدام الذى حدث أثناء المرحلة الانتقالية بين الثوار والمجلس العسكرى، فالمجلس العسكرى كان يريد إحداث تغيير تدريجى قائم على تعديلات دستورية، فى حين كان الثوار يريدون تغيير فورى يقوم على تحقيق مطالب ثورية سياسية توجه ضد النظام السابق وسياسته ورموزه، فبسبب قلة الخبرة عند الحركات الاحتجاجية وافتقارها إلى أطر تنظيمية وقيادية وانقسام مواقفها تجاه العديد من القضايا، كان الصدام غالباً بينها وبين المجلس العسكرى ينتهى لصالح فوز المجلس العسكرى مما يؤدى إلى إضعاف ثقة الشارع بها.

٣ ) عدم وعى نشطاء الحركات الاحتجاجية بأن الاحتجاج بأشكاله المختلفة هو مجرد وسيلة وأداة لتحقيق غاية وهدف ومن ثم يجب أن لا يتحول إلى غاية فى حد ذاتها فكثرة اعتماد هذه الحركات على آليات الحشد وعدم قدرتها على تطوير الاحتجاج بما يتلاءم مع تطور السياق العام أدى إلى تفريغ تلك الآلية من مضمونها وفقدان قدرتها على التأثير.

٤ ) عدم قدرتها على إعادة صياغة دورها داخل النظام السياسى بعد سقوط النظام، فهذه الحركات نمت فى ظل ظرف استثنائى غاب فيه الدور الفاعل للأحزاب والنقابات حيث مارست أدوار تلك المؤسسات، ولكن بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م حاولت المؤسسات استعادة أدوارها على الساحة السياسية، واتجهت الأحزاب إلى إعادة تنظيم أدوارها عبر تشكيل نمط من التحالفات السياسية مع بعضها البعض لكسب تأييد الشارع مما أدى إلى تراجع الدور الفاعل للحركات الاحتجاجية بشكل عام.

وهكذا يتضح تراجعاً ملموساً فى عمل الحركات الاحتجاجية وحجم تأثرها على الساحة السياسية المصرية فى المرحلة الانتقالية الأولى التى أدارها المجلس العسكرى، هذا وقد استمر هذا التراجع فى عملها فى **المرحلة الانتقالية الثانية بعد أن تولى محمد مرسى الحكم ٢٠١٢م** حيث شهد عهده إتباع نفس السياسات الاقتصادية التى أهملت العدالة الاجتماعية وركزت على النمو الاقتصادى وأعطت الأولوية للقطاع الخاص ورافقها احتجاجات وإضرابات عمال كانت تطالب بالإنصاف فى حقوقها وأجورها، كذلك شهد عهده استمرا النهج الأمنى القامع من قبل قطاع الشرطة وضمن هذا الإطار حادثة بورسعيد ٢٠١٢م التى راح ضحيتها ٣٢ شخصاً وهذا أكبر دليل على استمرار نهج القمع والاعتماد على القبضة الأمنية فى عهد مرسى وأيضا شهد إصدار إعلان دستورى نوفمبر ٢٠١٢م بغرض تحصين مجلس الشورى

والجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وجاء هذا الإعلان ليمهد الطريق لولادة دستور يتم عبره انفراد الإخوان بالسلطة[٢١].

وقد أفرزت حالة الاستئثار بالسلطة من جانب جماعة الإخوان المسلمين وتخليهم عن كل وعودهم فى تحقيق مطالب الثورة نوعاً من الغضب بين القوى الثورية ونشطاء الحركات الاحتجاجية ودفع بهم إلى تشكيل جبهة الإنقاذ الوطنى للدفاع عن الدولة المدنية الديمقراطية حيث عمدت فى إطار ذلك إلى حشد الشارع المصرى لرفض الإعلان الدستورى الذى منح الرئيس سلطات استثنائية وإصدار ما يشاء من القوانين، وفى ذات المرحلة ظهرت حركات أخرى عملت فى نفس نطاق الفعل الرافض لسياسات الإخوان وكان من أبرزها حركة تمرد التى تشكلت من مجموعة من شباب الحركات الاحتجاجية وكانت تقوم على جمع أكبر عدد من التوقيعات لعزل محمد مرسى ثم انضم إليها أعضاء ومتضامنين معها مما أعطاها دافعاً قوياً لدعوة جماهير الشعب المصرى للنزول والاعتراض على حكم محمد مرسى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م[٢٢].

وضمن الإطار السابق فقد استجابت الجماهير لدعوات حركة تمرد للنزول إلى الشارع فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وشهد هذا اليوم تظاهرات حاشدة ملأت الشوارع والميادين مطالبة بإسقاط نظام مرسى وعزله، استغلها عبد الفتاح السيسى وقام بإعلان انقلابه العسكرى، حيث شكل هذا الانقلاب العسكرى نقطة فارقة فى الحياة السياسية التى بدأت بعد ثورة يناير ٢٠١١م، حيث عمل الانقلاب على إغلاق المجال العام من جديد، وإعادة حالة الركود إلى الشارع المصرى من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين التى هدفت إلى تقييد نطاق الحركات الاحتجاجية وذلك على النحو التالى: -[٢٣]

**١ ٠ قانون التظاهر:**

الذى تم إقراره من قبل الرئيس المؤقت عدلى منصور خلال الفترة الانتقالية التى حكم فيها، وتم استخدامه بكثرة خلال حكم الرئيس السيسى لقمع المعارضين، على الرغم أن الدولة ادعت فى خطابها أن هذا القانون وجد لتنظيم التظاهرات حيث أنه كفل حق التظاهر السلمى ولم يمنعه بشكل مباشر، إلا إنه وضع شروط للسماح بالتظاهر، فهذا القانون جرم تنظيم مظاهرة أو تجمع بدون الحصول على موافقة مركز الشرطة الذى يقع فى الدائرة التى يقع فيها المظاهرة، فقد أعطى القانون الحق لوزير الداخلية ومدير الأمن إلغاء المظاهرة أو تغيير خط سيرها، وهو ما يشكل تعد واضح وصريح على حرية التنظيم والتظاهر، فهذا القانون بمثابة إعلان عن واقع سياسى جديد يجب أن تتأقلم معه كافة القوى السياسية التى اتخذت من أساليب الفعل الجمعى والحشد الجماهيرى آليات للعمل السياسى.

**٢ ٠ قانون الإرهاب:**

وقد صدر هذا القانون فى أغسطس ٢٠١٥م بعد سلسلة من الأحداث الإرهابية المتتالية التى بدأت منذ عزل الرئيس محمد مرسى وشملت عدة مناطق وخاصة سيناء حيث أورد هذا القانون فى مادته الثامنة عشر أنه يعاقب بالسجن المؤبد أو بالسجن المشدد الذى لا تقل مدته عن عشر سنين كل من حاول بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابى قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة، ووفقاً لهذه المادة يمكن اعتبار الشعارات والمطالب التى ترفعها الحركات الاحتجاجية لتنادى بالتغيير محاولات عنيفة لقلب نظام الحكم أو تغيير شكل الحكومة وهو ما يجعلها عرضة للاعتداء.

**٣ ٠ قانون تنظيم الجمعيات الأهلية:**

الذى جاء يقيد العملية التى يمكن أن تتحول عبر أى حركة احتجاجية إلى حركة مؤسسية تنتظم فى شكل جمعية، فهذا القانون قصر هدف الجمعيات على الأهداف الإنسانية فقط واستثنى منها الأهداف الحقوقية أو الدفاعية كما نص القانون على منع حصول الجمعيات على تمويل دون حصولها على إذن مسبق من الجهات التنسيقية وفرض عقوبات بالسجن تصل إلى ١٥ عاماً على كل من يخالف هذه الشروط، وبذلك فإن هذا القانون قام بإخضاع منظمات المجتمع المدنى لسيطرة الحكومة والأجهزة الأمنية.

ومن التشريعات الأخرى التى صدرت فى عهد الرئيس السيسى واستهدفت إغلاق المجال العام وتضييق عمل الحركات الاحتجاجية، تعديل قانون جامعة الأزهر، حيث تم إضافة مادة إلى القانون تجرم إهانة الأزهر، كما قامت إدارة الجامعة باصدار قوانين تمنع التظاهر والتجمع، الأمر الذى قاد إلى الحد من قدرة وحركة عدد كبير من الحركات الاحتجاجية التى لديها قاعدة طلابية عريضة، وهكذا دخلت الحركات الاحتجاجية بعد الانقلاب العسكرى مرحلة انحسار كلى، فقد أصبحت الدولة أكثر قوة فى التعامل مع أساليب الفعل الجمعى الذى يقع فى مقدمتها الفعل الاحتجاجى وبالتالى لم تعد تلك الحركات قادرة على الحشد والتعبئة التى تعبر عن مدى فاعليتها السياسية، فضلاً عن أن بعض هذه الحركات مثل حركة ٦ إبريل شهدت صدور أحكام حظر بحقها وتمت إدانة بعض رموزها جنائياً الأمر الذى قاد إلى خروجها من المشهد السياسى بشكل كلى.

خامساً: - النتائج حول رؤى المثقفين لدور المجتمع المدنى فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م:

لم تنتهى علاقة الصراع بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على غير المتوقع، فعلى الرغم من الدور الهام الذى لعبته المنظمات فى التهيئة للثورة، إلا أن العلاقة ازدادت توتراً وأخذت العلاقة الصراعية تتجلى فى أن

رؤساء ما بعد ثورة يناير ٢٠١١م باختلاف توجهاتهم أظهروا من خلال سياساتهم السعى لإخضاع المجتمع المدنى للسيطرة، انطلاقاً من حجج أمنية، والدليل على ذلك اقتحام أجهزة الأمن للرقابة على التمويل الأجنبى، على الرغم أن القانون لا يتطلب موافقة أجهزة الأمن على التمويل الخارجى، ومن هنا ظل كل طرف يضيق الخناق على الطرف الآخر وسنعرض ذلك فى رؤى المثقفين عينة الدراسة لدور المجتمع المدنى فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وذلك على النحو التالى: -

**أ - التيار الماركسى:**

اتفق معظم أصحاب هذا التيار حول التشكيك فى وجود المجتمع المدنى حيث تشير الحالة رقم (١)، ( ٢ )، (٣) قبل الثورة ليس للمجتمع المدنى دور فى مصر والدولة للأسف مهيمنة على كل شىء رسمى وحتى الغير رسمى فالكل يعمل وفق شروط وقيود الدولة والأمر لم يختلف كثيراً بعد الثورة حيث شهدت الفترة بعد تنحى الرئيس الأسبق مبارك مزيد من الصدام بين المجلس العسكرى والمجتمع المدنى، الأمر الذى دفع ٤٠ منظمة لعقد مؤتمر صحفى فى أغسطس ٢٠١١م أعلنت رفضها للحملة التى شنها المجلس العسكرى على المجتمع المدنى، كما اقتحمت قوات الأمن ١٧ مقراً لمنظمات المجتمع المدنى بشأن التحقيق فى تلقى منظمات المجتمع المدنى أموالاً من دول أجنبية بطريقة غير مشروعة ومخالفة للقانون.

بينما تشير الحالة رقم (٤)، (٥) للأسف الشديد قبل الثورة لا يوجد عندنا مجتمع مدنى ومش عايز يتوجد والجمعيات الأهلية والنقابات بتجرى وراء الحكومة علشان تدعمها وتصبح منظمة بالقانون مع أنها جمعيات مش محتاجة لقانون، لكنها للأسف تحتاج للقانون علشان يبقى فيه تمويل وبعد الثورة قانون المجتمع المدنى من أبرز علامات التصادم بين منظمات المجتمع المدنى والنظام حيث رفضت منظمات المجتمع المدنى للقانون الجديد الذى اقترحه المجلس العسكرى خلال ٢٠١١م " باسم مشروع الجمعيات الأهلية " حيث رأت فيه المنظمات تكريس لسيطرة الأجهزة الأمنية على العمل الأهلى فى مصر.

**ب – التيار الليبرالى:**

اختلف أصحاب التيار حول دور المجتمع المدنى فى قضية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكذلك سياسات الحكومة حيث أشارت الحالة رقم (٦)، (٧) أن دور المجتمع المدنى ومؤسسات الدولة فى العدالة مرهون بالتحول الديمقراطى فقبل الثورة كانت الدولة تضع قيود كثيرة لإعاقة المجتمع المدنى ووضعه تحت سيطرتها وللأسف الأمر لم يختلف كثيراً بعد الثورة ففى عهد الرئيس الأسبق محمد مرسى أعلن خلال مؤتمر منظمات المجتمع المدنى ٢٠١٣م مشروع قانون تقدم به لمجلس الشورى وهو " الجمعيات الأهلية " على أن يختص بقانون لتمكين المجتمع المدنى

وأن الدولة لن تمارس التضييق على مؤسسات المجتمع المدنى مادامت تعمل من أجل مصلحة الوطن ولكن ما ورد بمشروع القانون المقدم لمجلس الشورى من الرئاسة يفوق إلى حد بعيد القيود الصارمة التى سبق أن فرضها نظام مبارك على العمل الأهلى حيث ينص القانون على وجوب خضوع المنظمات الغير حكومية لإشراف لجنة تضم بين أعضائها ممثلين لأجهزة أمنية وتحصل على إذن رسمى لتلقى تمويلات من الخارج ورجعت قضية التمويل الأجنبى مرة أخرى.

بينما تشير الحالة رقم (٨)، (٩)، (١٠) أتصور أن ما يوجد فى مصر قبل الثورة نتيجة فعلية لفشل الدولة فى حل الكثير من الأزمات على المستوى الاقتصادى والسياسى وأبسطها تهميش المجتمع المدنى وده هيعطل قضايا كثيرة مثل العدالة والديمقراطية وللأسف بعد الثورة لم تتغير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى حيث ظل المجتمع المدنى مستهدف أمنياً من خلال قضية التمويل الخارجى، إضافة إلى وجود تهم جديدة بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين من عدمه باعتبارها جماعة إرهابية، وقانونياً من حيث التشريعات التى تعمل على تضييق قنوات مشاركة المجتمع المدنى والدليل على ذلك فى ديسمبر ٢٠١٣م اقتحمت الشرطة المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتم إلقاء القبض على ٦ من العاملين به وتم تجميد أموال ١٠٥٥ جمعية أهلية من بينهم بنك الطعام، إلى جانب إصدار أحكام قضائية كفرض الحراسة على نقابتى المعلمين والصيادلة.

**ج – التيار الإسلامي:**

اتفق معظم أصحاب هذا التيار أن سبب ضعف المجتمع المدنى هو ابتعادنا عن الشريعة الإسلامية حيث تشير الحالة رقم (١١)، (١٤)، (١٥) أن المجتمع المدنى الحقيقى هو الأوقاف إلى أن جاءت السلطة كمؤسسة رسمية وضربت كل ده وانتهت إلى سلطة مركزية تعطى الإشارة لكل الناس وأنا أشك فى قدرة التيارات الأخرى أنها تعمل مجتمع مدنى والمؤهل لكده فقط التيار الإسلامى عن طريق الأوقاف وده للى بيعمله الرئيس الأسبق محمد مرسى وللأسف بعد تولى السيسى الحكم صدرت تشريعات صارمة تحد من العمل المدنى حيث تضم قائمة التشريعات القرار الجمهورى بتغليظ عقوبة التمويل الأجنبى الصادر فى سبتمبر ٢٠١٤م الذى كان سبب فى غلق عدد من الجمعيات الأهلية، كما استخدم تعبيرات فضفاضة غير واضحة للأفعال التى يجرمها مثل القيام بعمل ضار بمصلحة قومية، والإخلال بالسلم العام وده بيفتح الباب للحد من مساحة الحرية المتروكة لمنظمات المجتمع المدنى.

بينما تؤكد الحالة رقم (١٢)، (١٣) أن الأسلوب الذى تدار به الحياة السياسية فى مصر هو أسلوب شمولى وبالتالى فمنظمات المجتمع المدنى تابعة لأنها تتكون بعد موافقة الدولة التى تصدر القوانين وتمنع المجتمع المدنى من أى دور حقيقى، وده المأزق الحقيقى للتقدم السياسى والاجتماعى فى مصر، لذلك لم يتبق أمامنا إلا العودة

لخصوصيتنا الإسلامية، والأمر لم يختلف كثيراً اليوم بعد الثورة خاصة بعد تولى الرئيس السيسى ففى نوفمبر ٢٠١٦م وقع البرلمان المصرى " مشروع قانون الجمعيات الأهلية " يتضمن عقوبة الحبس لمدة تصل إلى ٥ سنوات إضافة إلى غرامة تصل إلى مليون جنيه لكل من شارك منظمة أجنبية فى ممارسة نشاط أهلى فى مصر دون الحصول على تصريح بالإضافة لتقييد التمويل وضعها تحت إشراف لجنة تضم ممثلين من وزارات الداخلية والعدل والدفاع وجهاز المخابرات العامة وبذلك استمرت الفجوة بين السلطة والمجتمع المدنى حتى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م ، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

ومن خلال قراءة تصورات عينة الدراسة من المثقفين من الاتجاهات الثلاثة حول دور المجتمع المدنى فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، نلاحظ تلاقياً بين الاتجاهات الثلاث فى بعض النقاط التى قد تلتقى شكلياً ولكن موضوعياً يظل التباين الأيديولوجى والفكرى قائماً ومسيطراً، حيث ترى الاتجاهات الثلاثة غياب دور المجتمع المدنى واستمر ذلك حتى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م بسبب سيطرة الدولة، فظل المجتمع المدنى محاصراً أمنياً وقانونياً مما انعكس على دوره فى تفعيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهذا تلاقياً شكلياً ولكن موضوعياً يظل التباين الأيديولوجى قائماً ومسيطراً حيث اختلف كل تيار حسب توجهه الأيديولوجى فنجد التيار الماركسى أرجع غياب دور المجتمع المدنى لأن الدولة مهيمنة على كل شىء سواء رسمى أو غير رسمى، بينما التيار الليبرالى أرجع غياب دور المجتمع المدنى لغياب الديمقراطية أما التيار الإسلامى أرجع سبب ضعف المجتمع المدنى لابتعادنا عن الشريعة الإسلامية، ويتضح أيضا أن التيارات الثلاث اتخذت موقفاً معارضاً ونقدياً للنظام السياسى وتوجهات الدولة الأيديولوجية قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م ويكشف ذلك عن الفجوة بين السلطة والمجتمع المدنى والمثقف التى استمرت حتى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

**خاتمـــــــة:**

تستخلص الباحثة من العرض السابق للمثقف والمجتمع المدنى فى مصر بعض النتائج التى تتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى مصر وانعكاساتها على وضعية المثقف، حيث اتسمت علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدنى بالتسلطية وهيمنة الدولة على المشاركة والحوار داخل هذه المنظمات من خلال الإدارة التشريعية والسياسية الأمنية التى هدفت من خلالها وضع المجتمع المدنى تحت سيطرة الدولة، ومن هنا تتجلى الفجوة بين المثقف والدولة التى تعكس عدم وجود ديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدنى، وامتد حصار السلطة للمثقفين لدرجة أن أصبح المثقف فى الفترات التاريخية المختلفة فاهم وواعى أن بروزه وتوليه

سلطة فى مناصب يرتبط أشد الارتباط بعلاقته وولائه للسلطة، ومن هنا أصبح للدولة دور فى تهميش هؤلاء المثقفين المعارضين وكانت الممارسة الحكومية القمعية ضد المثقفين من كل التيارات الفكرية فالدولة هاجمت الشيوعيين ثم هاجمت الإخوان المسلمين وهاجمت الليبراليين، فالدولة تهاجم كل المثقفين باختلاف انتماءاتهم وتياراتهم فى أى وقت وفى أى زمان، كل تيار وقف أمام الحاكم كأنه يقف فى وجه الدولة كلها، لأن الدولة والحاكم توحدا فى تجربة الدولة المصرية.

**المراجع :**


١- سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى العربى، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٣م.

٢- حسنين توفيق إبراهيم: التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى فى مصر، خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى، ( ١٩٨١م – ٢٠٠٥م )، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩م.

٣- برهان غليون: المجتمع المدنى من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية، فعاليات ندوة المجتمع المدنى وإشكالية التحول الديمقراطى، مركز الوفاق للدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ١٤ – ١٦ يناير ٢٠٠٠م.

٤- هويدا عدلى: المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر، دراسة فى التسامح السياسى لدى النخبة السياسية، رسالة دكتوراه، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠١م.

٥- أمانى قنديل: إلى أى حد يمكن الحديث عن مجتمع مدنى متطور فى مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة التنمية الديمقراطية، ٢ – ٣ نوفمبر ١٩٩٧م.

٦- مصطفى كامل السيد: المجتمع المدنى الفاعل الجديد على المسرح الدولى، السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥م.

٧- عزمى بشاره: المجتمع المدنى، دراسة نقدية، اشارة للمجتمع المدنى العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.

٨- أشرف حسن: المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية، الانتخابات البرلمانية فى مصر، تحرير أحمد عبد الله، القاهرة، دار ابن سينا، ١٩٩١م.

٩- برهان غليون: الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة، الخيارات العربية الراهنة فى الانتقال إلى الديمقراطية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م.

١٠- أمانى قنديل: المجتمع المدنى فى العالم العربى، منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤م.

١١- أحمد ثابت: أزمة الدور الاجتماعى للدولة فى مصر، تحرير المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، تحرير أحمد زايد وساميه الخشاب، أعمال الندوة السنوية الأولى، قسم الاجتماع، أداب القاهرة، مايو ١٩٩٤م.

١٢- سمير أمين: فى مواجهة أزمة عصرنا، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٩م.

١٣- محمد عابد الجابرى: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى فى العالم العربى، لجنة المستقبل العربى، العدد ٣٦٧، يناير ١٩٩٣م.

١٤- أمانى قنديل: التاريخ الاجتماعى والسياسى للجمعيات الأهلية فى مصر، محرر الجمعيات الأهلية فى مصر، أمانى قنديل وسارة بن نقيمة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦م.
١٥- أمانى قنديل: الجمعيات الأهلية والثقافية والنشئة السياسية فى مصر، محرر الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، تحرير كمال المنوفى، وحسنين توفيق، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى، ١٩٩٤م.
١٦- طارق وفيق: فى مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية فى مصر، رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، مصر، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥م.
١٧- أمين مكى مدنى: تشريعات وقوانين المنظمات الأهلية العربية، مجلة عالم الفكر فى المجتمع المدنى، اصدار المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، مارس ١٩٩٩م.
١٨- ثناء فؤاد عبد الله: قانون الجمعيات الأهلية والمسار الديمقراطى فى مصر، المستقبل العربى، عدد ٣٤٧، سبتمبر ١٩٩٩م.
١٩- أحمد ثابت: الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والنشر، ١٩٩٩م.
٢٠- أيمن السيد عبد الوهاب: قانون الجمعيات الأهلية، نحو تنشيط المجتمع المدنى فى مصر، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة العاشرة، عدد ٨٩، ٢٠٠٠م.
٢١- أيمن السيد عبد الوهاب: الممجتمع المدنى، فى التطور الديمقراطى فى مصر، البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان، تحرير وحيد عبد المجيد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠م.
٢٢- إبراهيم إمام يوسف ومحمد عبد العاطى: الخدمات التى تقدمها الهيئات الأهلية والحكومية للشباب، القاهرة، وزارة الشئون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، منظمة اليونيسيف، القاهرة، يناير ١٩٨٦م.
٢٣- أحمد شكرى الصبيحى: مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.
٢٤- جمال زهران: الأصول الديمقراطية والاصلاح السياسى، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.
٢٥- ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطى فى الوطن العربى، التفاعل والصراع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م.
٢٦- رانيا زايد: الحركات الشبابية والتحول الديمقراطى فى مصر، مصر، منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٤م.

٢٧- هانى سليمان: العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطى فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، بيروت، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥م.

28- Hont Istvan: Civil Society and Commercial Society , London , NP. 6 , 1992.

29- Taylor Charles: Modes of Civil Society , Public Culture , Vo., No., 1 , 1990.

30- Schmitz G. and D. Gilles: The Challenge of Development , Ottawa , The North South Institute , 1992.

**المراجع الإلكترونية:**

**محمد العجاتى:** مشروع قانون الجمعيات الأهلية ٢٠١٢م، نموذج لقانون القمع وإعادة النظم السلطوية، منتدى البدائل، العرب للدراسات، ٢٠٠٣م.

على الموقع الإلكتروني:

http://www.afaegypt.org/irdev.php.

**إسراء جمال:** دور الحركات الاحتجاجية فى التغير السياسى.

على الموقع الإلكترونى:

http://repository.najah.edu.

ملخص الرسالة باللغة العربية:

تنطلق هذه المحاولة البحثية من تصور وفهم وتحليل العلاقة بين الطبقة الوسطى وعناصر السلطة السياسية فى المجتمع المصرى فى اطارها السوسيوتارخى، حيث شهدت العلاقة بين السلطة والطبقة الوسطى حالات متباينة من التفاعل تعكس ما شهده المجتمع المصرى عبر فترات تاريخية من تحولات متباينة على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى أفرزت تأثيرات واضحة على هيكل وبناء الطبقة الوسطى وعلاقتها بالسلطة، وعلى الرغم من ثراء المنهج البحثى لعلم الإجتماع فى المجتمع المصرى بالعديد من الدراسات التى تناولت طبيعة وخصائص الطبقة الوسطى وآليات تفاعلها مع النظام الاجتماعى بصفة عامة، إلا أنه من الضرورى دراسة حديثة تهتم بما طرأ على الطبقة الوسطى من تغيرات، وما شهدته من عمليات متباينة نتجت عن مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على عناصر الطبقة الوسطى وفاعليتهم السياسية، وما شهده المجتمع المصرى من استقطاب طبقى واضح نتيجة لعمق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى اتبعتها الدولة فى الثلاث عقود الأخيرة وبعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، فضلاً عن فهم طبيعة العلاقة بين السلطة ومثقفى الطبقة الوسطى ومحددات هذه العلاقة فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ثورة ١٩٥٢م إلى ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

**ومن ثم تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:**

١ ٠ محاولة رصد وتحليل ملامح علاقة السلطة بالطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.
٢ ٠ الكشف عن طبيعة أيديولوجيا السلطة الحاكمة خلال المراحل التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى وانعكاسها على وضعية مثقفين الطبقة الوسطى.
٣ ٠ تحليل طبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى المجتمع المصرى وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على وضعية المثقفين وبلورة اتجاهاتهم الفكرية حول قضيتى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

**ولقد كانت أهم النتائج التى توصلت إليها الباحثة من خلال الدراسة الميدانية لواقع علاقة السلطة بالطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى على النحو التالى: -**

١ ٠ تضمنت مطالب الثورة قضيتى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهذا يعكس وعى شرائح الطبقة الوسطى بمدى ديكتاتورية نظام مبارك وغياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٢ ٠ لـم تشـهد الـبلاد بعـد الثـورة تغيـر اقتصـادى ملمـوس، فمازالـت الطبقـة الوسـطى مطحونة ومغلوبة على أمرها وأغلب شرائحها يشعر بعدم الرضـا عن وضـعها الاقتصادى بعكس ما كان متوقعاً باستثناء رجال الشرطة والجيش تلك الفئـة التـى تحسنت أوضاعها الاقتصادية بعد الثورة.

٣ ٠ تـأثرت شـرائح الطبقـة الوسـطى بتراجـع دور الدولـة فـى التعلـيم والصـحة وهـذا يعكس عدم حدوث تغير ايجابى ملحوظ فى نواحى الصحة والتعليم بعد الثورة.

٤ ٠ مارست السلطة على مر العصور قيوداً على المثقفين لعزلهم عن الحياة السياسية والأمر لم يختلف بعد ثورتى ٢٥ ينـاير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، حيث ظل الأمن مسيطر علـى المشـهد السياسـى عـلاوة علـى إغلاق المجـال العـام واصـدار العديد من التشريعات لتقييد الحركات الاحتجاجية مثل قانون التظاهر وقانون الإرهاب.

٥ ٠ رغم الاختلاف بين التيارات الفكرية للمثقفين حول مفهوم العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقهـا، إلا أن هنـاك اتفاقـاً عامـاً بـين كـل التيـارت الفكريـة علـى غيـاب مؤشـرات العدالـة الاجتماعيـة حيـث أن السـلطة مسـئولة عـن غيـاب العدالـة الاجتماعية بممارساتها المختلفة فى كل مراحل التاريخ منذ ١٩٥٢م حتى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.